المحاضرة الثانية: ظاهرة تزايد الإنفاق العام

تمهيد:

إن أهم ما تتميز به النفقات العامة في الاقتصاديات المعاصرة هو اتجاهها نحو التزايد المضطرد، فيما يتعارف عليه بظاهرة تزايد النفقات العامة، والتي برزت بشكل جلي بتطور الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للدولة، خاصة بعد التحول الذي عرفه دور الدولة في الاقتصاد " من الدولة الحارسة إلى الدولة المتدخلة فالمنتجة" وتوسع أوجه نشاطاتها المختلفة.

وقد يحدث في سنة ما أن تنخفض النفقات العامة عن سنة سابقة عليها لسبب أو لآخر ولكن ذلك لا يخل بالظاهرة العامة وهي الاتجاه المستمر لازدياد النفقات.

ويبقى التساؤل المطروح هو هل هناك حدود معينة للإنفاق العام؟ فكما سبق القول أن الدولة تحدد نفقاتها في البداية ثم تحدد بعد ذلك إيراداتها اللازمة لتغطية تلك النفقات (قاعدة أولوية النفقات العامة).

أولا: محددات تطور النفقات العامة

للإنفاق العام حدود ،فالنفقة العامة تنفذ سياسة مالية وهى سياسة تختلف من دولة لأخرى، وداخل نفس الدولة تختلف من وقت لآخر حسب الظروف الاقتصادية بمعنى أن حجم الانفاق العام يختلف من دولة الى أخرى ويختلف كذلك داخل نفس الدولة من مرحلة إلى أخرى ، وهنا نجد أن حجم النفقات العامة يتوقف على مجموعة من المحددات الأساسية وهي:

- **دور الدولة فى حياة المجتمع :** ففى ظل الفكر الكلاسيكي المعتمد على التوازن التلقائي وعدم تدخل الدولة فى النشاط الاقتصادي واقتصارها على تقديم خدمات الامن والعدالة والدفاع نجد أن حجم النفقات العامة يكون ضعيف لأن الخدمات التي تقدمها الدولة تكون محدودة . ومع تطور دور الدولة و زيادة تدخلها فى النشاط الاقتصادي وظهور المبادئ الاشتراكية زاد دور الدولة وزادت معه النفقات العامة وخاصة بعد أحداث الكساد العالمى 1929 وظهور الحاجة الى تدخل الدولة ، حيث بدأت الدولة في القيام بالإنفاق على بناء المصانع والمنشآت الانتاجية بجانب قيامها بتحقيق الأمن والعدالة والدفاع.

- **قدرة الدولة على تحقيق الإيرادات العامة :** من المعروف أن قدرة الدولة على تحقيق الايرادات العامة يتسم بقدر كبير من المرونة فالدولة تتمتع بالقدرة على تحصيل الايرادات السيادية مثل الضرائب والقروض والإصدار النقدي الجديد ،وكل ذلك يتيح لها القدرة على تحديد نفقاتها العامة دون التقيد بحدود الايرادات العامة ، إلا أن قدرة الدولة فى الحصول على هذه الايرادات قد يخل بمستوى معيشة الفرد ودخله ويحدث نوع من عدم العدالة نتيجة زيادة العبء الضريبى مثلا على بعض أفراد المجتمع . معنى ذلك أن قدرة الدولة فى الحصول على الايرادات تحدها عوامل معينة وليست قدرة مطلقة كما يتخيل البعض . لذلك يمكن القول أن الحجم الأمثل للإنفاق العام هو الذى يحقق الاستغلال الأمثل للموارد الانتاجية ويحقق أعلى معدل نمو فى اطار من العدالة فى توزيع الأعباء بين الناس.

- **مستوى النشاط الاقتصادي :** يتأثر الانفاق العام بمستوى النشاط الاقتصادي ، فنجد أنه في حالات الكساد والتي ينخفض فيها الطلب ومستوى التشغيل يجب أن يزداد الانفاق العام ليزداد الطلب الكلى ويزداد الانتاج والتشغيل وتخرج الدولة من حالة الكساد ، والعكس فى حالات التضخم يجب أن ينخفض الإنفاق العام للحد من زيادة الطلب ومن ثم تنخفض الاسعار وتزول حالة التضخم . إلا أنه فى الدول المتخلفة والتى تتسم بضعف مرونة جهاز الإنتاج ، أي عدم قدرة جهاز الانتاج على الاستجابة لزيادة الطلب فإن زيادة الانفاق العام فى حالات الكساد قد تكون غير مجدية وتؤدي إلى حدوث تضخم وارتفاع في الأسعار لأن الطلب سوف يزداد دون زيادة مماثلة فى الإنتاج ، أي أن الإنفاق العام زاد دون علاج لمشكلة الكساد وانخفاض مستوى التشغيل.

ثانيا: قانون تزايد نشاط الدولة أو قانون فاغنر

قدم هذا القانون من طرف الاقتصادي الألماني فاغنر سنة 1883، حيث عالج الظاهرة من منظور تاريخي اقتصادي ومالي، إذ أرجع التزايد في حجم الإنفاق العام إلى التطور الصناعي وما انجر عنه من تزايد في المتطلبات الاجتماعية لتلك الجتمعات، أي أنه كلما حدث نمو في متوسط دخل الفرد لابد من حدوث نمو في القطاع العام استجابة له.

كما يتم التعبير عن هذا القانون بالعلاقة بين نمو النفقات العامة كنسبة من الدخل الوطني ونمو متوسط الدخل الحقيقي للفرد، فحسب فاغنر:"كلما حققت الدولة معدلا معينا من الاقتصادي فإن ذلك سيؤدي إلى زيادة نشاطها، ومن ثم زيادة الإنفاق العام بنسبة أكبر من نسبة زيادة متوسط الدخل الحقيقي للفرد".

ويمكن الاستعانة بالشكل التالي لتوضيح قانون فاغنر:

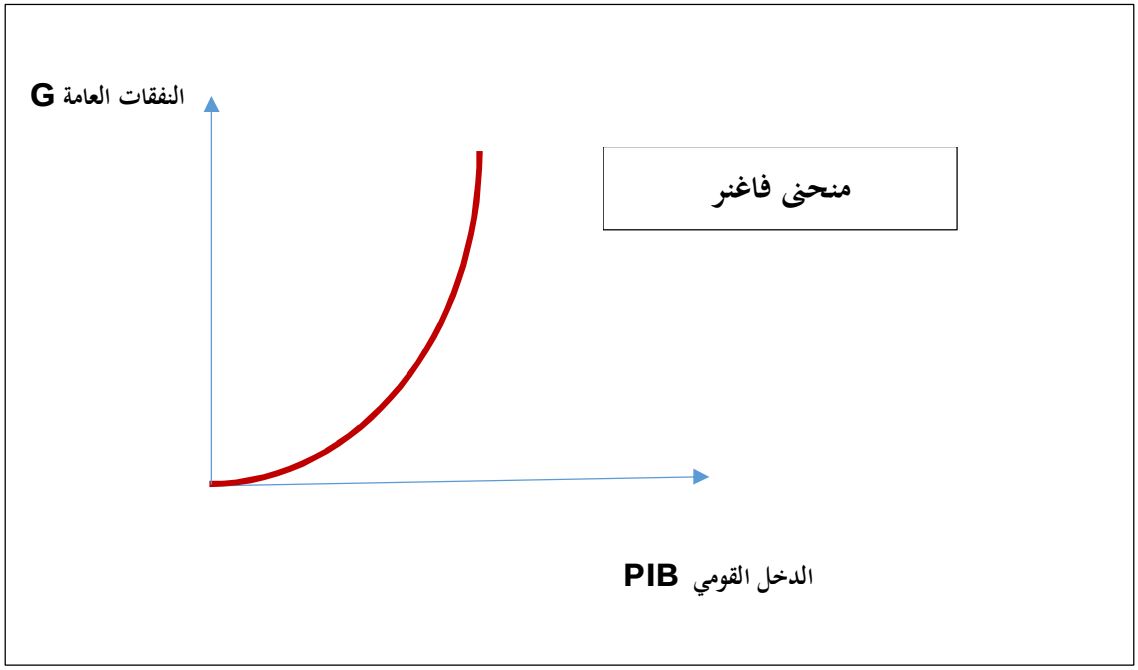

ثالثا: أسباب نمو وتزايد النفقات العامة

يمكن التمييز بين نوعين من أشكال تزايد النفقات العامة، التزايد الظاهري (ما يعني زيادة النفقات العامة دون زيادة المنفعة المترتبة عنها) والزايد الحقيقي (أي زيادة المنفعة المقابلة لنمو الإنفاق العام)، كم أن لكل شكل من هذه الأشكال أسباب تميزه عن الآخر.

1- أسباب التزايد الظاهري للنفقات العامة:

تشهد الدول في ظل هذا النوع من الزيادة رصد مبالغ مالية ضخمة بغرض إنفاقها دون أن ترافق تلك الزيادة في النفقات خدمات إضافية، ما يعني ثبات مستوى الخدمات ذاك أو تراجعه، كما يعرف الارتفاع الظاهري بأنه تزايد الأرقام المعبرة عن الإنفاق العام دون أن يقابله زيادة في نصيب الفرد من السلع والخدمات لإشباع حاجاته العامة، ومن أسباب الزيادة الظاهرية تلك مايلي:

- التزايد السكاني والتوسع الجغرافي: من الطبيعي أن يؤدي النمو الديمغرافي والتوسع الجغرافي إلى زيادة النفقات العامة نتيجة ارتفاع الحاجات العامة، غير أن نمو النفقات العامة ذلك لايقود بالضرورة إلى تحسين النصيب المخصص للفرد الواحد، وعليه تكون تلك الزيادة ظاهرية.
- تدهور قيمة النقود: هو تراجع ما يمكن الحصوص عليه من سلع وخدمات بنفس المقدار من النقود من فترة معينة إلى فترة أخرى أو ما يعرف بانخفاض القيمة الحقيقية للنقود التي تظهر في شكل ارتفاع المستوى العام

للأسعار، ما يتطلب رفع القيمة الإسمية لها أي الرفع من النفقات العامة مقابل الحصوص على نفس الحاجات التي كان بالإمكان توفيرها من قبل وبمقدار أقل من النقود وهذا لتراجع القدرة الشرائية.

- اختلاف طرق المحاسبة القومية: أدى اختلاف طريقة القيد في الحسابات بسبب التغيرات المستمرة إلى زيادة النفقات بشكل ظاهري، إذ تم الانتقال من قواعد الميزانية الصافية التي تستند على الحق في إجراء المقاصة بين الإيرادات والنفقات إلى قواعد الميزانية العامة للدول كقاعدة الشمولية التي تقتضي قيد الإيرادات والنفقات الكلية دون إجراء المقاصة بينهما، وهو ما انعكس على حجم النفقات العامة التي باتت تعرف تزايدا وارتفاعا من سنة لأخرى.

2- أسباب التزايد الحقيقي للنفقات العامة:

يعرف التزايد الحقيقي للنفقات العامة على أنه الارتفاع في الحجم الكلي للإنفاق العام مقابل الحصول على منفعة إضافية دون أن تتغير مساحة البلد ولا عدد سكانه، وغالبا يرتبط هذا النمو بتدخل الدولة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية للأفراد بغية الرفع من متوسط نصيبهم في الخدمات العامة. ويمكن تلخيص أهم الأسباب المؤدية للارتفاع الحقيقي في الإنفاق العام كالتالي:

- الأسباب الاقتصادية: أن من أهم الأسباب الاقتصادية المفسرة لظاهرة التزايد في النفقات العامة هو النمو الاقتصادي وزيادة الدخل الوطني والتوسع في المشاريع العامة. ومن الطبيعي أن يصاحب النمو الاقتصادي في أي مجتمع ارتفاع متوسط دخل الفرد الحقيقي وبالتالي يترتب على ذلك زيادة في الطلب على السلع والخدمات العامة.
- الأسباب الاجتماعية: لقد أدى ميل السكان في العصر الحديث إلى التمركز في المدن والمراكز الصناعية إلى زيادة النفقات العامة المخصصة للخدمات التعليمية والصحية والثقافية والخاصة بالنقل والمواصلات والمياه والغاز والكهرباء...إلخ

  كما أدى انتشار التعليم إلى نمو الوعي الاجتماعي فأصبح الأفراد يطلبون من الدولة وظائف لم تعرفها في العصور السابقة كالمطالبة بتحقيق العدالة الاجتماعية وبإعادة توزيع الدخل والثروة من أجل إزالة الفوارق الاجتماعية، وتأمين الأفراد ضد البطالة والفقر والمرض والعجز والشيخوخة وتعويض إصابات العمل وغيرها، وهو ما نتج عنه منح الدولة لإعانات وبالتالي زيادة النفقات العامة وبصفة خاصة النفقات التحويلية.
- الأسباب السياسية: تتأثر النفقات العامة بطبيعة الحكم السائد، ومستوى الخلق السياسي ، وتحديد مسؤولية الدولة قبل الأفراد .كما أن للسياسة الدولية أثرها في النفقة العامة من ناحية ما تتكلفه في

سبيل التعاون في المحيط الدولي ، ومن ناحية ازدياد النفقات الحربية كنتيجة للمنازعات الدولية والاستعداد لخطر الحرب.

- الأسباب الإدارية: إن سوء التنظيم الإداري ، وزيادة الموظفين ، والإسراف في ملحقات الوظائف العامة تعتبر من أسباب الزيادة في النفقات العامة.
- الأسباب المالية: من أهم العوامل المالية التي ساعدت على زيادة النفقات العامة: سهولة الاقتراض، ووجود فائض في الإيرادات أي مال احتياطي.

رابعا: آثار النفقات العامة على الاقتصاد

- **الآثار على الإنتاج القومي** : من الطبيعي أن قيام الدولة بالإنفاق على اقامة المشروعات الانتاجية يؤدي إلى توليد دخول مباشرة للدولة من عوائد تلك المشروعات مما يترتب عليه زيادة فى الناتج القومي الاجمالى ،إلا أن تلك الزيادة في الناتج القومي تتوقف على كفاءة الانفاق العام ، ونرى أن النفقات العامة تولد تأثيرها على الناتج القومي من ناحيتين هما:
  - ❖ الموارد الاقتصادية والقوى العاملة ورأس المال (جانب العرض) ويؤثر الانفاق العام على هذه العوامل فى الأجل الطويل فيرفع من انتاجيتها ، فالإنفاق على التعليم والصحة يرفع من كفاءة القوى العاملة ، والإنفاق على البنية الأساسية يؤدي الى زيادة كفاءة رأس المال.
  - ❖ الطلب الكلي الفعال وهنا نجد ان النفقات العامة تؤثر على حجم الطلب الكلى للمجتمع وان كانت تختلف النفقة العامة باختلاف نوعها فنجد أن:
    - ✓ النفقات العامة الحقيقية تؤدي إلى زيادة الانفاق العام نتيجة زيادة دخول الافراد مباشرة .
    - ✓ النفقات العامة التحويلية يختلف تأثيرها باختلاف استخدام المستفيدين منها ، فنجد أنها قد توجه إلى الانفاق الداخلي مما يؤدي الى زيادة الناتج القومي ، وقد تتسرب من الاقتصاد سواء للخارج أو فى صورة اكتناز مما يجعلها لا تؤثر على الناتج القومي .
- **الآثار على الاستهلاك القومي** : بالطبع سوف تؤدي زيادة النفقات العامة إلى زيادة الطلب الكلي ومن ثم زيادة حجم الاستهلاك ، إلا أن هذا التأثير على الاستهلاك يختلف باختلاف نوع النفقات والغرض منها فنجد مثلا :
  - ✓ شراء الدولة لخدمات استهلاكية مثل التعليم والصحة والدفاع والأمن يؤدي مباشرة إلى زيادة الاستهلاك .
  - ✓ توزيع الدولة لدخول يخصص جزء منها للاستهلاك مثل الاجور والمرتبات يؤدي الى زيادة الاستهلاك

- ✓ شراء الدولة لسلع تقدمها لبعض أفراد المجتمع مثل الملابس والغذاء والمواد الطبية واقتطاع قيمة هذه السلع من أجورهم ، لا تؤثر على حجم الاستهلاك لأن الدولة اشترت بالنيابة عن الافراد .

- **الآثار على توزيع الدخل القومي** : وتعمل الدولة هنا على إعادة توزيع الدخل باستخدام النفقات العامة والتى يختلف تأثيرها باختلاف نوع النفقة :

- ✓ النفقات التحويلية : بصفة عامة تؤدي إلى إعادة توزيع الدخل القومي وان كانت تختلف باختلاف نوعها، فالنفقات التحويلية الاجتماعية تؤدي إلى إعادة توزيع الدخل لصالح الطبقات الفقيرة. أما النفقات التحويلية الاقتصادية تعمل على اعادة توزيع الدخل بشكل عينى فى صورة سلع وخدمات وتتم اعادة توزيع الدخل أفقيا.
- ✓ النفقات الحقيقية : ولا تؤثر ولا تعمل على إعادة توزيع الدخل ، إلا اذا كانت اجور الموظفين مثلا أكبر من القيمة الحقيقية لمجهودهم وهنا تكون الزيادة فى الأجر عبارة عن نفقة تحويلية لذلك نجد أنها تؤثر على إعادة توزيع الدخل القومي .